

مقارنة بين منهج المحدثين والمؤرخين في نقل الرواية في السيرة النبوية وقبولها

A Comparative Study of Mohadithins & Historians Approaches Regarding Transmission and Accepting the Narration in the Biography of the Holy Prophet

Dr. Yasir Farooq

Lecturer, Department of Islamic studies,
Ghazi University, Dera Ghazi Khan, Pakistan
yasirfarooq797@gmail.com

Dr. Ikram ul-Haq

Assistant Professor, Department of Islamic studies,
Alhamd Islamic University, Islamabad, Pakistan
al-haq@hotmail.com

Prof. Dr Arshad Munir

Chairman, Department of Islamic Studies,
Ghazi University, Dera Ghazi Khan, Pakistan
amunir@gudgk.edu.pk

Abstract

The tradition of writing the biography of Prophet Muhammad (PBUH) was initiated in early Islamic era, and Mohadithins and historians took care about its classification. Mohadithins themselves emerged with keen and intensive principles to serve in the fields of hadith and Sirah, so they memorized it, wrote it down in books, followed its narrators and transmitted it, and set the rules and criteria for criticizing its texts and chains of transmission. The Muslim historian were also among them whom differentiated the historical traditions and biography in their historical backgrounds, lenient rules. The importance of the research which is that it deals with an obscure topic in writing the Prophet's biography, which is the approach followed by the mohadithins and historians in transmitting and accepting the narration. Mohadithins do not stress the application of these rules to the narratives of the biography and historical events, and they tolerate them while they do not tolerate beliefs and rulings. The historian only cares about recording and documenting the historical events, while the mohadith goes to investigate the narration from the holy Prophet (PBUH) and distinguish the acceptable ones from the rejected. One of the common points between the approach of the mohadithins and historians is the commitment to the chain of narrators, but the degree of reliance on the chain is different for the mohadithins than for the historians, as the mohadithins are more concerned with the chain. The present paper examines the methodologies of both school of thoughts with respect to acceptance of hadith and historical traditions.

Keywords: Biography, Prophet Muhammad (PBUH), Historian, Chain of Narrators, Mohadithins, Hadith, Traditions.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. فقد ظهر الاهتمام مبكراً بكتابة السيرة النبوية في التاريخ الإسلامي، وقد اعتنى المحدثون والمؤرخون بالتصنيف في القرون الأولى. وإن المحدثين قد اشتغلوا بالحديث والسيرة النبوية، فحفظوه في الصدور، ودونوه في الكتب، وتبعوا رواته ونقلته، ووضعوا القواعد والمعايير لنقد متونه وأسانيده. فوجب على المؤرخ المسلم أن يطلع عليه ويفيد منه في دراساته التاريخية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من موضوعه، وهي أنه يعالج موضوعاً غامضاً في كتابة السيرة النبوية، وهو المنهج الذي اتبعه المحدثون والمؤرخون في نقل الرواية وقبولها.

أسباب اختيار الموضوع:

1. الكشف عن العلاقة الوثيقة بين روايتي الحديث والتاريخ.
2. الكشف عن سبب الاختلاف بين المنهجين.
3. الترحيب من قبل العلماء الأعيان ببحثه في هذين الاختصاصين.

المبحث الأول: منهج المحدثين في نقل أخبار السيرة النبوية

إن المحدثين قد اعتنوا في كتبهم بذكر المرويات المتعلقة بسيرة المصطفى صلى الله عليه وسلم، وتركزت اهتمامهم إلى التحري والتثبت فيما يروونه عنه، وتمييز الصحيح من غيره والمقبول من غير المقبول عن طريق تطبيق أصول المحدثين المتعلقة بنقد الحديث سنداً وممتناً، لأن السيرة جزء من الحديث والسنة في نظرهم، لاستنباط أحكام الدين منها. فالمحدثون رحمهم الله التزموا أصول التحديث في مرويات السيرة النبوية، وفي الأحداث تظهر التجزئة في كتابات المحدثين الذين ساروا على قواعد ضبط الرواية والأسانيد، وربما قطعوا الرواية الواحدة فخرجوا بعضها في مكان وبقيتها في مكان آخر لموضوعات (تراجم) مؤلفاتهم، وهذا يظهر واضحاً عند الإمام البخاري في قسم المغازي ضمن صحيحه، وعند الإمام مسلم يظهر بصورة أخف في صحيحه بسبب عنايته الخاصة بسرد المتون الطويلة وتحرير ألفاظها. لأنه أقل عناية من البخاري بتقطيع الرواية حسب تراجم كتابه. ومنهم من لازم الصحة في أصل موضوعه، وأنه لا يورد فيه إلا صحيحاً، كالإمام البخاري، والإمام مسلم، ومنهم من أسند ولم يلتزم الصحة وهم السواد الأعظم من المحدثين والمؤرخين.

ولقد عني عدد من المحدثين بسيرة المصطفى بتأليف مستقل أو بتخصيص بعض الأبواب في الجوامع والمسانيد والشمائل والمسند للسيرة النبوية والدلائل والمغازي والأحاديث المتعلقة بأحكام الجهاد ومناقب الصحابة وفضائلهم.

وقد حظيت سيرة نبينا الكريم في مثل هذه الكتب بالحرص والعناية الجمة من النقد والتمحيص، لأنها حملت بالأسانيد وعرضت للموازين في الجرح والتعديل، وتبينت أحوال الرجال ممن روها. ففي الصحيحين مباحث مستقلة للمغازي، كما للسير والفضائل، إضافة إلى الأخبار المنتشرة بين مختلف العناوين والأبواب التي رتب حسب الأحكام الفقهية، خصوصاً، باب الجهاد وأحكام الجهاد.

وفي غيرها من كتب السنن مثل سنن النسائي والترمذي وابن ماجه وأبو داود وصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان ومستدرك الحاكم وموطأ مالك ومصنف عبد الرزاق ومسند الإمام أحمد ومسانيد عبد بن حميد والطبائسي والحميدي والسنن الكبرى للبيهقي ومعجم الطبراني وغيرها من دواوين السنة، فهذه المدونات الحديثية لا تخلو من أخبار السير والمغازي وتاريخ الخلافة الراشدة والتي أخبر عليه الصلاة والسلام عن الفتن والحوادث العظام⁽¹⁾.

ولكن ينبغي ملاحظة منهج المحدثين عند التعامل مع الرواية التاريخية، فهم يتساهلون في رواية الأخبار التاريخية، كما نلاحظ عند ثقات المؤرخين مثل محمد بن إسحق وخليفة بن خياط والطبري حيث يكثرون من الأخبار المرسلة والمنقطعة. كما أن الطبري يكثّر النقل عن رواة في غاية الضعف مثل: هشام بن الكلبي، وسيف بن عمر التميمي، ونصر بن مزاحم وغيرهم.

ولا شك أن عدم تمحيص المؤرخين للأخبار كما فعلوا في الحديث، واكتفاءهم بإلقاء العهدة على الرواة المذكورين في أسانيد الروايات ألقى عبئاً كبيراً على "المؤرخ المسلم المعاصر" لأنه يحتاج إلى بذل جهد ضخم للوصول إلى الروايات الصحيحة بعد فهم وتطبيق منهج المحدثين، وهو أمر لم يعد سهلاً ميسوراً كما كان بالنسبة لخليفة بن خياط أو الطبري بسبب تضلعهم في مناهج المحدثين وطريق سيرهم للروايات وتمييزها، وعلى أية حال فنحن لا نبخس قدامى المؤرخين حقهم وفضلهم فقد جمعوا لنا المادة الأولية بالأسانيد التي تمكننا من الحكم عليها ولو بعد جهد وعناء⁽²⁾.

فالمحدثون لا يتشدّدون في تطبيق تلك القواعد على مرويات السيرة والأحداث التاريخية، ويتساهلون فيها ولكن لا يتساهلون في العقائد والأحكام. ومن مناهجهم أنهم يرون تخصص الراوي، واهتمامه بجانب معين، فيراعون ذلك عند الاحتجاج. يقول الإمام أحمد رحمه الله:

"أما محمد بن إسحاق فيكتب عنه هذه الأحاديث - كأنه يعني المغازي ونحوها - فأما إذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا وضم يديه وأقام أصابعه" (3).

فبناء على ذلك فإن المحدثين يقبلون الروايات التاريخية الضعيفة، فيستشهد بها، ومن ثم يرى أصحاب الحديث عندئذ قبول الروايات التاريخية الضعيفة، فيستشهد بها، لأنها قد تشترك مع الروايات الصحيحة في أصل الحادثة، وربما يستدل بها في بعض التفصيلات ويتم الجمع بينها وبين الروايات الأخرى التي هي أوثق سنداً. وهذا ما أشار إليه الدكتور أكرم ضياء العمري:

"أما اشتراط الصحة الحديثية في قبول الأخبار التاريخية التي لا تمس العقيدة والشريعة ففيه تعسف كثير، والخطر الناجم عنه كبير، لأن الروايات التاريخية التي دونها أسلافنا المؤرخون لم تعامل معاملة الأحاديث، بل تم التساهل فيها، وإذا رفضنا منهجهم فإن الحلقات الفارغة في تاريخنا ستشكل هوة سحيقة بيننا وبين ماضينا مما يولد الحيرة والضياع والتمزق والانقطاع.

إن تاريخ الأمم الأخرى مبني على روايات ومصادر مفردة في كثير من حلقاته، وهم ينقدون متون الروايات فقط ويحللونها وفق معايير نقدية تمكنهم من الوصول إلى صورة ماضيهم لعدم استعمال الأسانيد في رواياتهم التاريخية لأن الأسانيد اختصت بها الأمة الإسلامية.

"لكن ذلك لا يعني التخلي عن منهج المحدثين في نقد أسانيد الروايات التاريخية فهي وسيلتنا إلى الترجيح بين الروايات المتعارضة، كما أنها خير معين في قبول أو رفض بعض المتون المضطربة أو الشاذة عن الإطار العام لسير تاريخ أمتنا" (4).

فمثلاً عند الجمع والترجيح بين الروايات يرفض الحافظ بن حجر رواية محمد بن إسحاق إذا عنعن ولم يصرح بالتحديث، ويرفض رواية الواقدي، لأنه متروك في نظر علماء الجرح والتعديل وغيرهم من الإخباريين ممن لا رواية لهم في كتب السنة مثل المدائني وعوانة ومع ذلك فإنه ربما يستدل برواياتهم، ويستشهد بها على بعض التفصيلات، ويحاول التوفيق بينها وبين الروايات الأخرى التي هي أوثق إسناداً، وذلك لغرض استكمال الصورة التاريخية السليمة.

وهذا يدل على قبول رواياتهم فيما يتعلق بالسير والتاريخ، وإن لم يقبلوا روايتهم في الأحكام الشرعية، فهذا منهج معتبر عند العلماء المحققين، فمثلاً ابن حجر يقول عن محمد بن إسحاق:

"صاحب المغازي صدوق مشهور بالتدليس" (5). وقال عن الواقدي: "متروك مع سعة علمه" (6). وكما قال عن سيف بن

عمر التميمي: "ضعيف في الحديث عمدة في التاريخ" (7).

فمحمد بن إسحاق لم يبلغ هذه الرتبة في العقائد والأحكام مع إمامته وجلالته في المغازي. ومحمد بن عمر الواقدي له مكانة عالية في السير والمغازي إلا أنه متروك، وفي السيرة تكفي مكانته العلمية. إن الإمام مالكا عندما توقف في حال المرأة التي سمعت النبي صلى الله عليه وسلم عندما سئل عنها فقال:

"ليس عندي بما علم، وسأسأل عنها أهل العلم، فلقي الواقدي، فقال له: الذي عندنا أنه قتله، فقال مالك: "قد سألت عنها أهل العلم فأخبروني أنه قتله" (8).

فالإمام مالك رحمه الله -وله مكانة عالية في الجرح والتعديل- يعتبر الواقدي من علماء هذا الشأن. فالمحدثون في باب السير والمغازي لا يتعاملون معه كتعاملهم معه في الأبواب الأخرى. يقول الحافظ الذهبي رحمه الله عنه:

"جمع فأوعى وخط الغث بالسمين والخرز بالدر الثمين فاطرحوه لذلك، ومع هذا لا يستغنى عنه في المغازي وأيام الصحابة وأخبارهم" (9).

والمحدثون ليسوا سواء في باب الرواية وإخراج مرويات السيرة في المصنفات، فالشيخان لا يخرجان في صحيحيهما إلا ما صح من تلك المرويات، أما أصحاب السنن وغيرهم فهم كما أخرجوا الصحيح وما دونه في جميع الأبواب الأخرى فعلوا في مرويات السيرة أيضاً. وعليه فمنهج المحدثين قدم خدمة عظيمة جليلة، وإن لم يطبق تماماً على الروايات التاريخية، وتتمثل في التحري والتدقيق والتحقيق والنقد، فأضاف

الكثير وجمع التاريخ الصحيح المبني على الأصول والقواعد، البعيد عن الأهواء، والنزعات.

المبحث الثاني: منهج المؤرخين في نقل أخبار السيرة النبوية

سار مؤلفو التاريخ العام بمنهجين متقاربين لترتيب ما كتبوا، فمنهم من اتخذ التنظيم الموضوعي، و اعتبار الترتيب الزمني في عرض الموضوعات، سواء في تاريخ الأمم السالفة، أو التاريخ الإسلامي من بعد بعثة النبي عليه السلام.

وفريق اتبع التنظيم الموضوعي في التاريخ الذي سبق البعثة النبوية، وذلك لعدم اعتماد تاريخ زمني ثابت ومستمر، ولكنهم إذا جاءوا للتاريخ الإسلامي رتبوا أحداثه بحسب السنوات الهجرية، وهو المعروف بالتاريخ الحولي، حيث يعرض أحداث كل سنة هجرية بشكل مستقل، ثم السنة التالية وهكذا، مرتبة حسب التسلسل الزمني بغض النظر عن التسلسل الموضوعي. وقد سلك كل منهج مجموعة من المؤرخين المسلمين.

"فمن الذين اتبعوا منهج الترتيب الموضوعي: أبو حنيفة الدينوري، وأحمد بن إسحاق اليعقوبي. ومن الذين سلكوا منهج الترتيب الحولي: خليفة بن خياط، ومحمد بن جرير الطبري" (10).

ومنهم من جمع بين طريقة المؤرخين والمحدثين. يقول الدكتور أكرم ضياء العمري:

"وبعض المؤلفين جمع بين صفتي المحدث والمؤرخ مثل محمد بن إسحاق وخليفة بن خياط، ويعقوب بن سفيان الفسوي، ومحمد بن جرير الطبري، وهؤلاء أفادوا من منهج المحدثين بالترتيب بالأسانيد ومحاوله إكمال صورة الحادث عن طريق جمع الأسانيد أحياناً أو سرد الروايات التي تشكل وحدة موضوعية تحت عناوين دالة. ولكن سائر الذين كتبوا في السيرة اهتموا بجمع ما أمكنهم من الروايات وتدوينها دون أن يشترطوا الصحة فيما يكتبونه، وأحالوا القارئ على الأسانيد التي أوردوها ليعرف الصحيح من الضعيف" (11).

وقال الدكتور محمد السلمي:

"وهذا المنهج الي سلكه ابن إسحاق، حاول أن يجمع فيه بين منهج المحدثين القائم على الأسانيد لغرض التوثيق العلمي، وبين منهج الأخباريين المتحررين من الالتزام بالأسانيد التي كانت سمة العلم والمعرفة في ذلك العصر، ولعله كان يهدف إلى إخراج السيرة النبوية في صورة مترابطة الأجزاء، متسلسلة الأحداث، -خاصة بعد التهذيب الذي أجراه ابن هشام- فأصبحت سهلة الحفظ والتلقين للطلاب المبتدئين وللعمامة الذين لا يهمهم الإسناد، وحتى العلماء فإنهم اشتغلوا بها تهذيباً وشرحاً واختصاراً ونظماً" (12).

وجاء بعد ابن إسحاق، محمد بن عمر الواقدي، وقد قدم عملاً تكميلياً لأعمال ابن إسحاق، يقول الدكتور محمد السلمي:

"وقد تقدم الواقدي خطوة على منهج ابن إسحاق، في الابتعاد عن طريقة المحدثين، وعدم الالتزام بالأسانيد وألفاظ الرواة، وصاغ المغازي في نسق واحد مترابط الأحداث في أسلوب قصصي واضح العبارة مما يسر حفظها على عامة الناس، وهذا المنهج جيد لو كان الواقدي نفسه من الثقات، ولو أنه لم يخلط في مصادره بين الثقات وغيرهم" (13).

فيظهر من ذلك أن المؤرخين المتقدين لم يهملوا النقد في مرويات السيرة، وإن كان همهم الأصلي الجمع والنقل والتدوين، فمرويات السيرة النبوية عندهم تنقسم إلى قسمين، قسم ثابت كثبوت الأحاديث الأخرى، فمنها ماورد في كتب السنة بأسانيد مقبولة، وهذه لا كلام فيها تستنبط الأحكام الشرعية وتؤخذ منها الدروس والعبر. والقسم الثاني: لم يثبت حسب منهج المحدثين، فلا تسلم طرقها من جهالة أو جرح في رواها، أو انقطاع وإعصال وإرسال في أسانيدها، وهذا القسم لا يصلح للعمل بموجبه حسب الأحكام التكليفية ولا يمكن الحكم إلا بعد ثبوت الدليل، فلا يذكر إلا للاستئناس به في حالة الضعف" (14).

ومنهم من اعتمد الإسناد بصفة عامة من أمثال خليفة بن خياط، والطبري، وابن شيبه وأبي عبيد، ومن المؤرخين من ذكر الأسانيد، لكنه يجملها حيناً ويفردها حيناً آخر، كمثّل ابن إسحاق وابن سعد والواقدي، ومنهم من أهمل الأسانيد تماماً واكتفى ببيان بعض المصادر، سواء في المقدمة أو في ثنايا الكتاب كمثّل الدينوري واليعقوبي (15).

يقول الشيخ محمد بن محمد أبو شهبه:

"وقد نَحَج مؤلفو هذه الكتاب منهج المحدثين في الرواية: من ذكر الأسانيد، والنظر في الرواة، وإن لم يلتزموا ما التزمه المحدثون من التشدد في التعديل والتجريح، وقبول الرواية، وربّ رجل مجرّح عند أهل الحديث وهو ثقة عند أهل السير، وهذا يرجع إلى اختلاف الغرضين، فغرض المحدث ذكر الأحاديث التي هي مناط معرفة الحلال والحرام، ومن ثمّ كان لا بد من التشدد في الرواية، وغرض المؤلف في السير والتواريخ ذكر أخبار ليست مناط الحلال والحرام غالباً، فمن ثمّ تساهلوا، ووجدت في كتبهم الروايات المرسلة، والمنقطعة، والمعضلة، والشاذة، والمنكرة، بل الموضوعية المختلقة على قلة بل المحدثون أنفسهم يتشدّدون ويبالغون في التحري عن الرواة حينما يروون أحاديث الأحكام، ويتساهلون بعض الشيء في رواية الفضائل، روي عن الإمام أحمد أنه قال: "نحن إذا رويناً في الحلال والحرام شدّدنا، وإذا رويناً في الفضائل تساهلنا" (16)، وفي معنى الفضائل المغازي، والسير، وروي عنه أيضاً أنه قال: "ثلاثة ليس لها أصل: التفسير، والملاحم، والمغازي"، ومراده أنه يغلب فيها رواية المراسيل، والمنقطعات، والبلاغات، ونحوها، وإلا فقد صحّ فيها أحاديث كثيرة" (17).

المبحث الثالث: المقارنة بين منهج المحدثين والمؤرخين في نقل أخبار السيرة النبوية

اختلفت مرويات السيرة في كتب المحدثين وكتب أهل المغازي والمؤرخين، وذلك تبعاً لاختلاف منهج كل منهما في تناول هذه المرويات وكتابتها. و مما لا شك فيه أن هناك نقاطاً مشتركة ولو قليلة بين المنهجين، وبينهما كثير من نقاط الاختلاف.

النقاط المشتركة بين منهج المحدثين والمؤرخين:

1- الإسناد: إن مدرسة الحديث النبوي والتاريخ الإسلامي كانتا تسيران على وتيرة واحدة من حيث السند والمتن، والإسناد هو خصيصة الأمة الإسلامية، لذا نجد كثيراً من الذين كتبوا في السيرة النبوية والتاريخ الإسلامي في القرون الهجرية الثلاثة الأولى، ملقوا مؤلفاتهم بسلسلة الإسناد التي تسبق رواية متن الحادثة.

والذي صلب مرويات السيرة بالإسناد هو كونها جزءاً من الأحاديث النبوية، كما أن أبرز أعلامها كانوا من أعلام المحدثين المشهورين، مثل عروة بن الزبير والشعبي والزهري، أو كانوا من المحدثين الثقات، كمثل موسى بن عقبة. لكن تختلف درجة الاعتماد على الإسناد عند المحدثين عما هي عند المؤرخين وكتاب السيرة، فالمحدثون لا يروون خبراً بدون إسناد فهم أشدّ عناية بالإسناد. أما المؤرخون فإن وجدوا مسنداً من المرويات ساقوه بإسناده، ولكن لم يشترطوا وجود الإسناد لإخراج الخبر وبيانه في كتبهم، لذا وجدت عندهم المنقطعات والمعضلات وما ليس له إسناد أصلاً (18).

نقاط الاختلاف بين منهج المحدثين والمؤرخين في رواية مرويات السيرة النبوية وتوثيقها.

طريقة عرض الحادثة الواحدة:

أ- منهجية عرض الواقعة الواحدة:

يعرض المؤرخون الواقعة الواحدة في مكان واحد وحسب ترتيبها الزمني، بخلاف ما عند بعض المحدثين، الذين يجزّؤون الواقعة الواحدة في عدة مواضع، حسبما يتناسب للاستدلال بها على الأحكام والآداب وغير ذلك. مثال ذلك حديث توبة كعب بن مالك ذكره المؤرخون في موضعه في غزوة تبوك من أحداث السنة التاسعة من الهجرة (19). أما الإمام البخاري فقد بينه في تسعة مواضع، أما الإمام مسلم فقد ذكره مفرقاً في مواضعين.

فالذي يفسر هذا التباين بين المؤرخين والمحدثين هو مقصد كل منهما، فالحدث يذكر الحديث في المقام الأول للاستدلال به على الأحكام والآداب وشرائع الإسلام، و بعد ذلك ينظر لأحاديث السيرة هذه النظرة التشريعية، ومن ثم يأتي منه بالموضع المناسب للاستدلال وغالباً ما يسوقه مطولاً بكامله في المقام الذي يراه مناسباً، فأخرج البخاري حديث كعب بكامله في المغازي، وكذلك أخرجه مسلم في كتاب التوبة (20).

أما المؤرخون فإن نظرتهم إلى الخبر أو الحديث تختلف، فكأنه لبنة من اللبنة المكونة للسيرة النبوية، ومن ثم توضع في سياقها وترتيبها الزمني حتى تتكامل المراحل من السيرة ويتواصل بعضها إلى بعض، فيذكرون الخبر في مكان واحد، كما يدل عليه سياقه الزمني بين الأحداث (21).

ب- الاعتناء بتاريخ الأحداث وضبط زمنها:

اعتنى المؤرخون عند كتابة السيرة بضبط تأريخ أحداثها ، وذلك ليتمكنوا من ترتيبها ترتيباً زمنياً⁽²²⁾ ، وقد برزوا في هذا الجانب بشكل كبير، مما دفع بعض المحدثين أن يعتمدوا عليهم في تحديد تواريخ الغزوات والسرايا. ومن يتفحص سيرة ابن هشام يجد العناية الفائقة لابن إسحاق في تحديد تواريخ الأحداث، وبخاصة في العهد المدني، حيث الغزوات والسرايا التي كان يحددها بالسنة والشهر وفي بعض الأحيان باليوم. وقد سار على ذلك أغلب من ألف في السيرة من بعده إن لم يكن كلهم. وهذا ما كان في مغازي الواقدي.

لذلك نجد أن مما مكن كتاب السيرة الأوائل -وهم طليعة المؤرخين- شدة تحوطهم وكثرة تحريهم من أولاد الصحابة ومواليهم وأتباعهم وحرصاً منهم على معرفة التفاصيل الدقيقة لأهمية ترتيب أحداث السيرة.

أما المحدثون فمنهم من لم يحرص على ترتيب أحداث السيرة وغزواتها، لأنه لا يقصد أن يكتب في السيرة، وإنما غرضه كان إخراج المرويات التي كانت على شرطه، ومثال ذلك أن الإمام مسلم في صحيحه في كتاب الجهاد والسير ذكر أحداث بعض الغزوات بغض النظر عن ترتيب أحداث الغزوات، مثال ذلك ذكره الأحاديث التي عنون لها الإمام النووي كما يلي: (28) باب في غزوة حنين (29) باب غزوة الطائف، (30) باب غزوة بدر، (31) باب فتح مكة.. (36) باب غزوة الأحزاب، (37) باب غزوة أحد⁽²³⁾.

أما الإمام البخاري، حيث اهتم بالسيرة اهتماماً بالغاً، واعتنى بترتيب الأحداث زمنياً كما يظهر هذا بوضوح في كتابه المغازي، حيث بدأه بباب غزوة العُشيرة وانتهى بوفاة النبي ρ وبعثه أسامة، وكم غزا النبي ρ ⁽²⁴⁾.

ولما أراد تحديداً زمنياً لها لم يجد بين يديه من المرويات مما هو على شرطه ما يعين على هذا، فاعتمد على أهل المغازي الأول -الذين هم طليعة المؤرخين- في ذلك. وقد نقل ابن حجر قول أبي يعلى الخليلي "محمد بن إسحاق عالم كبير وإنما لم يخرج البخاري من أجل روايته المطولات، وقد استشهد به وأكثر عنه فيما يحكى في أيام النبي ρ وفي أحواله وفي التواريخ"⁽²⁵⁾⁽²⁶⁾.

ج- صفات من تؤخذ مروياته في السيرة:

وهذه من أبرز نقاط الاختلاف بين منهجي المؤرخين المحدثين، فإننا لا نجد للمؤرخين شروطاً فيمن يروون عنه السيرة بوجه عام، خلافاً لما عند المحدثين، وهم يشترطون شروطاً عدة فيمن يروى عنه الحديث، فمنهم من يشترط الصحة في الأحاديث كمثل البخاري ومسلم. ومنهم من لم يشترط الصحة لكن كان لهم شروط في كتبهم مما جعلها إجمالاً غير موجود فيها الضعيف الشديد ونحوه بكثرة، كأصحاب السنن الأربعة ومسند أحمد بن حنبل ومسند الدارمي⁽²⁷⁾.

فالسنن الأربعة قد صنف على الأبواب فقد قال السيوطي:

"إن المصنّف على الأبواب إنما يورد أصح ما فيه ليصلح للاحتجاج"⁽²⁸⁾

لكن في حقيقة الأمر أن المحدثين من أصحاب الكتب التي هي دواوين السنة النبوية -وهي الصحيحان والسنن الأربعة وغيرها- كانت لهم شروطهم في كتبهم تلك وخاصة الصحيحين الذين لم يُخرج فيهما إلا ما صح من الحديث.

أما المؤرخون فلم يكن لهم في الأغلب شروط فيما صنفوا، يؤكد هذا قول الطبري في مقدمة تاريخه:

"وليعلم الناظر في كتابنا هذا أن اعتمادنا في كل ما أحضرت ذكره فيه مما شرطت أني راسمه فيه، إنما هو على ما رويت من الأخبار التي أنا ذاكرها فيه، والآثار التي أنا مسندها إلى رواها فيه. فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه أو يستشعنه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجهاً في الصحة، ولا معنى في الحقيقة فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قبلنا، وإنما أتى من قبل بعض ناقله إلينا، وأننا إنما أدينا ذلك على نحو ما أَدَّى إلينا"⁽²⁹⁾.

أي أنه يلقى التبعة على من روى أما هو فإنه ينقل كما سمع، فليست الرواية منه بل كما نُقل إليه، فقد بين وأبرز سلسلة إسناد الخبر، وهذا ما قام به بدوره أما التمهيص والانتقاء والاختيار بين الروايات أو الحكم وبيان حالتها فلم يكن من منهجه في كتابه، مع أن الطبري لو أراد أن يفعل

نتائج البحث:

1. المحدثون لا يشددون في تطبيق تلك القواعد على مرويّات السيرة والأحداث التاريخية، ويتساهلون فيها بينما لا يتساهلون في العقائد والأحكام. وكذلك هم ينظرون نظرة خاصة إلى تخصص الراوي واهتمامه بجانب معين من الجوانب الأخرى، ويراعون ذلك عند الاحتجاج به.
2. الفرق الجوهرية بين المحدث والمؤرخ الذي دُعي باسم (الإخباري) عند المحدثين، فالمؤرخ إنما يعتني بتوثيق الحدث وإيراد كل ما عنده من أخبار في ذلك، بينما يتوجه المحدث إلى تحرّي الرواية عن الرسول وتمييز المقبول من المردود؛ لأنه يتكلم في الحلال والحرام.
3. من النقاط المشتركة بين منهج المحدثين والمؤرخين الالتزام بالإسناد، لكن درجة الاعتماد على الإسناد تختلف عند المحدثين عنها عند المؤرخين، فالمحدثون أشدّ عناية بالإسناد.



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- ¹ محمد بن صامل السلمي، منهج كتابة التاريخ الإسلامي، (السعودية: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى 1429هـ) ص 309.
Muhammad ibn Šāmil al-Sulamī, Manhaj kitābat al-tārīkh al-Islāmī, (al-Sa‘ūdīyah : Dār Ibn al-Jawzī, al-Ṭab‘ah al-ūlā 1429) PP: 309.
- ² أكرم ضياء العمري، السيرة النبوية الصحيحة، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1994م)، ص 39-40.
Akram Ḍiyā‘ al-‘Umarī, al-sīrah al-Nabawīyah al-ṣaḥīḥah, (al-Madīnah al-Munawwarah: Maktabat al-‘Ulūm wa-al-Ḥikam, 1994m), PP: 39-40.
- ³ أكرم ضياء العمري، دراسات تاريخية، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 1983م) ص 27.
Akram Ḍiyā‘ al-‘Umarī, Dirāsāt tārīkhīyah, (al-Madīnah al-Munawwarah: al-Jāmi‘ah al-Islāmīyah, 1983) PP: 27.
- ⁴ أكرم ضياء العمري، السيرة النبوية الصحيحة، ص 45.
Akram Ḍiyā‘ al-‘Umarī, al-sīrah al-Nabawīyah al-ṣaḥīḥah, PP: 45.
- ⁵ ابن حجر، طبقات المدلسين، (عمان: مكتبة المنار، 1983م)، ص 51.
Ibn Ḥajar, Ṭabaqāt al-mudallisīn, (‘Ammān : Maktabat al-Manār, al-Ṭab‘ah al-ūlā 1983m), PP: 51.
- ⁶ ابن حجر، تقريب التهذيب، (سوريا: دار الرشيد، 1986م)، ص 498.
Ibn Ḥajar, Taqrīb al-Tahdhīb, (Sūriyā : Dār al-Rashīd, 1986), PP: 498.
- ⁷ ابن حجر، تقريب التهذيب، ص 262.
Ibn Ḥajar, Taqrīb al-Tahdhīb, PP: 262.
- ⁸ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1417هـ)، ج 3، ص 217.
al-Khaṭīb al-Baghdādī, Tārīkh Baghdād, dirāsah wa-tahqīq : Muṣṭafā‘ ‘Abd al-Qādir ‘Aṭā, (Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, al-Ṭab‘ah al-ūlā 1417h), Vol: 3, PP:217.
- ⁹ الذهبي، سير أعلام النبلاء، (القاهرة: دار الحديث، الطبعة 2006م)، ج 8، ص 158.
al-Dhahabī, Siyar A‘lām al-nubalā‘, (al-Qāhirah : Dār al-ḥadīth, al-Ṭab‘ah 2006m), Vol: 8, PP:158.
- ¹⁰ محمد بن صامل السلمي، منهج كتابة التاريخ الإسلامي، ص 510.
Muhammad ibn Šāmil al-Sulamī, Manhaj kitābat al-tārīkh al-Islāmī, PP: 510.
- ¹¹ أكرم ضياء العمري، السيرة النبوية الصحيحة، ص 11.
Akram Ḍiyā‘ al-‘Umarī, al-sīrah al-Nabawīyah al-ṣaḥīḥah, PP: 11.
- ¹² محمد بن صامل السلمي، منهج كتابة التاريخ الإسلامي، ص 389.
Muhammad ibn Šāmil al-Sulamī, Manhaj kitābat al-tārīkh al-Islāmī, PP: 389.
- ¹³ محمد بن صامل السلمي، منهج كتابة التاريخ الإسلامي، ص 398.
Muhammad ibn Šāmil al-Sulamī, Manhaj kitābat al-tārīkh al-Islāmī, PP: 398.
- ¹⁴ مسفر بن غرم الله الدميني، مرويات السيرة بين قواعد المحدثين وروايات الإخباريين، (الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، بدون ذكر الطبع)، ص 17.
Musfir ibn Ghurm Allāh al-Dumaynī, Marwīyāt al-sīrah bayna Qawā‘id al-muḥaddithīn wa-riwāyāt al-khbāryyn, (al-Nāshir: Majma‘ al-Malik Fahd li-Ṭibā‘at al-Muṣḥaf al-Sharīf bi-al-Madīnah al-Munawwarah, bi-dūn dhikr al-ṭab‘), PP: 17.
- ¹⁵ انظر محمد بن صامل السلمي، منهج كتابة التاريخ الإسلامي، ص 510.
Anzura Muhammad ibn Šāmil al-Sulamī, Manhaj kitābat al-tārīkh al-Islāmī, PP: 510.
- ¹⁶ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، (المدينة المنورة، المكتبة العلمية)، ص 134.
Abū Bakr Aḥmad ibn ‘Alī al-Khaṭīb al-Baghdādī, al-Kifāyah fī ‘ilm al-riwāyah, Abū Allāh alswrqy, Ibrāhīm Ḥamdī al-madanī, (al-Madīnah al-Munawwarah, al-Maktabah al-‘Ilmīyah), PP: 134.
- ¹⁷ محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة، السيرة النبوية على ضوء القرآن والسنة، (دمشق، دار القلم، الطبعة الثامنة 1427)، ص 34.
Muhammad ibn Muhammad ibn Suwaylim Abū shuhbh, al-sīrah al-Nabawīyah ‘alā ḍaw‘ al-Qur‘ān wa-al-sunnah, (Dimashq, Dār al-Qalam, al-Ṭab‘ah al-thāminah 1427), PP: 34.
- ¹⁸ عطية مختار عطية حسين، مصادر السيرة النبوية بين المحدثين والمؤرخين، (بدون ذكر الناشر والطبع)، ص 74.
‘Aṭīyah Mukhtār ‘Aṭīyah Ḥusayn, maṣādir al-sīrah al-Nabawīyah bayna al-muḥaddithīn wa-al-mu‘arrikhīn, (bi-dūn dhikr al-Nāshir wa-al-Ṭab‘), PP: 74.
- ¹⁹ سيرة ابن هشام ص 732، وطبقات ابن سعد ج 2، ص 167.
Sīrat Ibn Hishām Ṣ 732, wa-ṭabaqāt Ibn Sa‘d, Vol: 2, PP: 167.

²⁰ مع الوضع في الاعتبار أن البخاري يكثر من تفريق الحديث الواحد في صحيحه بخلاف الأمر عند مسلم فإنه في الغالب يسوق أحاديث الباب كلها في موضع واحد. ينظر تدريب الراوي ص 95.

Ma'a al-waḍ' fī al-i'tibār an al-Bukhārī ykthir min tfrīq al-ḥadīth al-Wāḥid fī Ṣaḥīḥihi bkhlāf al-amr 'inda Muslim fa-innahu fī alghālb yswq aḥādīth al-Bāb kulluhā fī mawḍi' wāḥid. yanzur Tadrīb al-Rāwī, PP:95.

²¹ عطية مختار، مصادر السيرة النبوية بين المحدثين والمؤرخين، ص 78.

'Aṭīyah Mukhtār, maṣādir al-sīrah al-Nabawīyah bayna al-muḥaddithīn wa-al-mu'arrikhīn, PP: 78.

²² قال الصفدي: جرت عادة المؤرخين أنهم يرتبون مصنفاتهم إما على السنين وهو الأليق بالتاريخ، لأن الحوادث والوقائع تجري في مرتبة متتالية ومنهم من يرتبها على الحروف وهو الأليق بالتراجم: صلاح الدين الصفدي، الوافي بالوفيات، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركبي مصطفى، (بيروت: دار إحياء التراث، 2000م)، ج 1، ص 53. *Ṣalāḥ al-Dīn al-Ṣafadī, al-Wāfī bi-al-Wafayāt, al-muḥaqqiq: Aḥmad al-Arnā'ūṭ wtrky Muṣṭafā, (Bayrūt : Dār Iḥyā' al-Turāth, 2000M), Vol: 1, PP: 53.*

²³ كتاب الجهاد والسير : 32.

Kitāb al-jihād wa-al-siyar, PP: 32.

²⁴ كتاب المغازي في صحيح البخاري، 64.

Kitāb al-Mughāzī fī Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, PP: 64.

²⁵ تهذيب التهذيب ج 3، ص 507.

Tahdhīb al-Tahdhīb, Vol: 3, PP: 507.

²⁶ عطية مختار، مصادر السيرة النبوية بين المحدثين والمؤرخين، ص 78.

'Aṭīyah Mukhtār, maṣādir al-sīrah al-Nabawīyah bayna al-muḥaddithīn wa-al-mu'arrikhīn, PP: 78.

²⁷ جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفارياي، (دار طيبة)، ج 1، ص 175-190.

Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī, Tadrīb al-Rāwī, ḥaqqāqahu: Abū Qutaybah naẓar Muḥammad al-Fāryābī, (Dār Ṭaybah), Vol: 1, PP: 175-190.

²⁸ تدريب الراوي ج 1، ص 187.

Tadrīb al-Rāwī Vol: 1, PP: 187.

²⁹ محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري، (بيروت: دار التراث، 1387هـ)، ج 1، ص 7-8.

Muḥammad ibn Jarīr al-Ṭabarī, Tārīkh al-Ṭabarī, (Bayrūt : Dār al-Turāth, 1387h), Vol:1, PP: 7-8.

³⁰ عطية مختار، مصادر السيرة النبوية بين المحدثين والمؤرخين، ص 86.

'Aṭīyah Mukhtār, maṣādir al-sīrah al-Nabawīyah bayna al-muḥaddithīn wa-al-mu'arrikhīn, PP: 86.